فاعلية تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ الاستثمار في العراق

د. رجاء خضير عبود الربيعي
تربية واسط

م.م. نازك نجم عبود الربيعي
تربية واسط

المقدمة:

تعد تقنية الاتصالات والمعلومات الركيزة الأساسية لاقتصاد المجتمع الحديث (اقتصاد المعرفة) ، وأدى تأخرإستخدام تطبيقاتها في بعض المجتمعات إلى خسارة حقيقية في كفاءة وفعالية قطاعات الإنتاج المختلفة. وانسجاما مع التحديات المعاصرة لابد من مضاعفة الجهود في إنجاز الأعمال ذات المتطلبات الكثيرة و في وقت أقصر و اقتناص الفرص دون ما تردد والاستجابة السلبية لهذه التغيرات المتسارعة ستؤدي بنا حتما إلى تأخر تقدم الأعمال وتطورها وبالتالي خسارة في الإنتاجية و اختفاء الإبداع، أما التجاوب الإيجابي لهذه التغييرات المتسارعة خاصة طفرات التقنية سوف تقود إلى الابتكار والإبداع في الأعمال ٠

وتشير التجارب السابقة لكثير من الدول التي لها السبق في هذا المجال الى أن التجاوب معه والاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة وتطبيقاتها وتبنيها كإحدى البنى التحتية الرئيسة في جميع أعمال المؤسسات أدت إلى ظهور أساليب حديثة ومعايير متطورة لإدارة الأعمال بطرق مختلفة عن تلك الطرق التقليدية المتبعة ، مما حدابالدول المختلفة(المتقدمة و النامية)إلى تبني تلك التقنيات لأهميتها في نمو الاستثمار و أصبح من الضرورة بإمكان الاهتمام باستخدام هذه التقنيات الحديثة التي ستساعد وتعمل على تحقيق الأهداف وضمان إ استمرار هذه المؤسسات في

أداء أعمال متميزة لاسيما مع ازدياد المنافسة وزيادة وعي المستهلك والمواطن بأهمية الجودة في الإنتاج والسرعة .

ويعد موضوع الحكومة الالكترونية الذي يعتبر من مرادفات الإدارة الالكترونية من ابرز التطبيقات الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية، التي شكلت حيزاً كبيراً في مستقبل الإدارة خلال السنوات القادمة، ولذلك أصبح هذا الموضوع حيوياً ويحظى بأهمية بالغة في شتى دول العالم حيث يعد من المكتسبات البشرية في الوقت الحاضر. كونه ينصب فيه علوم مختلفة مكنت الإنسان من تحقيق تطلعات بل وفتحت أمامه رؤى مستقبلية واسعة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بان استخدام الإدارة الالكترونية في الدوائر والمؤسسات والقطاعات الخدمية والإنتاجية يوفر الوقت والجهد ويقلل التكلفة وتتيح إلى مزيد من الشفافية والسرعة في أداء الأعمال, ناهيك عن أنها تقلل من فرص الفساد الإداري والمالي مما يخلق بيئة اقتصادية مستقرة جاذبة للاستثمار بشقيه المباشر غير المباشر. لاسيما إن هناك العديد من الدول المتقدمة والنامية والعربية التي قد خطت خطوات سريعة في هذا الاتجاه وقد حققت مزيد من التقدم والتطور .

مشكلة البحث :

إن استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الأعمال,قد يجابه بصعوبات بالغة ناتجة عن اختلال الهيكل التنظيمي والإنتاجي لمؤسسات الأعمال, فضلاعن ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة,والمقاومة القوية من الإدارات التقليدية الرافضة للتغييير ٠ واستخدام نظم الاتصالات والمعلومات والإدارة الالكترونية بالذات تواجه بعض الصعوبات في الدول النامية والعراق بسبب قلة الكوادر الفنية والتاهيلية وكذلك قلة التمويل المالي وقلة التشريعات القانونية.

هدف البحث:

يتوخى البحث الأهداف الآتية:

١. يهدف البحث إلى تحليل العلاقة التبادلية بين الإدارة الالكترونية وتحسين مناخ الاستثماري الملائم لتوقع الكفاية الحدية له.

٢. يهدف البحث إلى توضيح الجوانب الايجابية لتطبيق التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات والدوائر التاجية والخدمية.

٣. يهدف البحث إلى الحث على إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في العراق بهدف زيادة النمو وتحسين إدارة الأعمال ورفع كفاءة الجهاز الإنتاجي بما يخدم الاستثمار في العراق .

٤.يهدف البحث إلى إن السعي إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية وذلك لتقليل الروتين وتوخي السرعة والدقة في الأداء وتقليل البيروقراطية في العمل الإداري.[١]

٥. يهدف البحث إلى اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتوفير الحاسبات والانترنت وشبكة كبيرة للمعلومات التي تساعد الدولة في السرعة في الانجاز وزيادة حجم التشغيل والسعي المستمر للتطوير عبر دورات تاهيلية للموظفين والعاملين.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها(إن تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية والقطاع الخاص سوف ينعكس في المدى المتوسط والطويل على تحسين المناخ الاستثماري,إذا ماتوفرت الشروط اللازمة لعمل آليات تلك الإدارة)

هيكلية البحث :

لغرض تحقيق الأهداف المرجوه من البحث, قسم على مبحثين تناول الأول الجوانب المفاهيمية في الإدارة الالكترونية فيما تضمن المبحث الثاني العلاقة بين الإدارة الالكترونية و ومؤشرات مناخ الاستثمار في العراق.

المبحث الأول : الإدارة الالكترونية جوانب مفاهيمية:

أولا: مفهوم الإدارة الالكترونية :

تعود فكرة الإدارة الالكترونية إلى عام ١٩٧٣م من القرن الماضي في الولايات المتحدة ،ثم بدأت تنمو وتتطور لاسيما بعد استخدام شبكة الانترنت حتى أصبحت الآن الكثير من المؤسسات بل والدول تدير أنشطتها المتنوعة دون الحاجة إلى استخدام الأساليب الروتينية المختلفة , وهناك العديد من التجارب الناجحة في ميدان الإدارة الالكترونية عالميا وعربيا، ولعل من أفضل تلك التجارب هي تجربة الولايات المتحدة أولا يليها الاتحاد الأوربي وألمانيا وفرنسا وكندا وايرلندا وسنغافورا، حيث استطاعت الإدارة الالكترونية في هذه الدول ان تختزل الإجراءات المعقدة وتقدم أفضل وأسرع الخدمات للمواطنين وبأساليب لامركزية فضلا عن تقليل التكاليف التي المترتبة على العمل التقليدي. أما في الدول العربية فتعد تجربة الإمارات العربية من أفضل التجارب وتليها السعودية والكويت والأردن وفلسطين والمغرب والجزائر وليبيا، وفلسطين إذ استطاعت ان تقوم بتأهيل الكوادر البشرية الفلسطينية فنيا وتحقيق استثمارات واسعة في قطاع النقل تجاوزت الثلاثة مليارات دولار في القطاعين العام والخاص في نهاية عام ٢٠٠٨.و إن كلمة الإدارة مشقة من أصل لاتيني من قطعتين هما()TO,AD ومعناها يخدم اويساعد وفي اللغة الانكليزية يطلق عليها اللفظ Management ويطلق هذا الفظ على مايقوم به المدير في منظمة الأعمال التي

تسعى الى تحقيق الربحية. وقد عرفها قاموس(أكسفورد) (بأنها تجميع الموارد البشرية والمادية والمالية من اجل تحقيق الأهداف المشتركة للمنظمة والعاملين فيها وحفظ التوازن بين تلك الأهداف للوصول الى الغايات بكفاءة وفاعلية[٢].أما بالنسبة إلى الإدارة الالكترونية فيرى معظم الكتاب ان الحكومة الالكترونية هي جزء من تطبيقات الإدارة الالكترونية وهي المضلة الكبيرة التي تتفرع عنها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية وكذلك الحكومة الالكترونية[٣]. وهذه التطورات والتحولات عبر العقود الماضية حدثت بشكل متسلسل ,من حيث التقنيات الرقمية وحجم الحاسبات الآلية ومن حيث سعة التخزين وسرعة الأداء, وان هذه التطورات حدثت عبر مرحلتي الثورة الصناعية التي تحول العالم من الأعمال اليدوية إلى استخدام الآلات في الصناعة وكذلك ثورة المعلومات التي بدأت في منتصف القرن العشرين ,إذ ازدهرت صناعة المعلومات واستخدام الحاسب وبرمجياته وصولا إلى الأقمار الصناعية والتقنيات الرقمية وشبكات المعلومات[٤].إذن فالإدارة الالكترونية هي منظومة الكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة. وتقوم الإدارة الالكترونية بانجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل المنظمة من ناحية,كما تقوم بعمليات ربط المنظمة بفئة المؤثرين(من موردين, مشترين, عملاء, منافسين,أجهزة وهيئات) وذلك بهدف تطوير علاقات المنظمة مع بيئتها من ناحية أخرى و الإدارة الالكترونية تمكن المؤسسات من البحث عن الموارد الخارجية كما تسعى إلى تشكيل علاقة تعاضدية مع رأس المال الفكري وموارد إدارة المعرفة وذلك من اجل تحقيق الميزة التنافسية الإستراتيجية المؤكدة. وتبقى القوة الدافعة للإدارة الالكترونيةومرتكزها الرئيسي هو تكنولوجيا العمل في الانترنت[٥] . **وعليه يمكن القول** ان الإدارة الالكترونية تمثل حزمة من الإجراءات والتطبيقات ذات الطبيعة التقنية التي تستخدم

معطيات العلم الحديث لاختزال الجهد والوقت في الوصول إلى أهداف منظمات الأعمال وتوفير المناخ الاستثماري الملائم للنمو والتوقع(for Growth and Expectation)

ثانيا: العلاقة بين الإدارة الكترونية والحكومة الالكترونية

كثر في الآونة الأخيرة جدل حول مصطلحي الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية هل هما مصطلحان مختلفان، ام مترادفان.. وقد توصلت الدراسات على إن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الالكترونية هي الجزء وتعني تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة" العمل الالكترونية او الإدارة بلا أوراق وتعمل الإدارة الالكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة، وبعبارة أخرى ان تطبيقها مقتصر على حدود المنظمة فقط, و المفهوم الشائع للإدارة الالكترونية على إنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق استخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمة العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا[٦].أما الحكومة الالكترونية فهي تمثل الكل، وتعني بها العمليات الالكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الالكترونية من خلال التشغيل الحاسوبي ذات التقنية **العالية**[٧] وتقوم فكرة الحكومة الالكترونية على عدة ركائز منها تتجسد في تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد على الانترنت – تحقيق اتصال دائم مع الجمهور–تحقيق سرعة وفاعلية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر الدولة –تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بنما فيها تحقيق عوائد أفضل في الأنشطة الحكومية ذات المحتوى ى التجاري ·

ثالثا:الأهداف المتوخاة من تطبيق الإدارة الالكترونية :

إ استخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة التي من شانها تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف لخلق النمو والتراكم الرأسمالي .

٢ – القضاء على البيروقراطية و تعقيدات العمل اليومية .

٣ – توفر المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية.

٤ – توفير التقنيات المتطورة في المؤسسات ذات العلاقة التي من شأنها تحسين الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار, وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي والمحلي بشقيه المباشر وغير المباشر.

٥ – تقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وكميات الأوراق المستخدمة والانجاز السريع للمعاملة.

٦ – تواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة من شانه تقديم خدمات أفضل ورفع مستوى الأداء . .

فوائد الإدارة الالكترونية :

١ – تحسين فعالية الأداء واتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها ، وتسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث الآلية المتوفرة.

٢ – المرونة في عمل الموظف بحيث يمكن للموظف سهولة الدخول على الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه للقيام بالعمل في الوقت والمكان الذي يرغب فيه ، فأصبح المكتب باستخدام تطبيقات الإدارة الالكترونية ليس له حدود(يمكن أن يكون من البيت ، الشارع ، المطار .. الخ) .

٣ – سهولة عقد الاجتماعات عن بعد (Video Conferencing) بين الإدارات المتباعدة جغرافيا .

٤- لن تكون هناك حاجة للعدد الكبير من خزائن الملفات وبالتالي توفير مساحتها وكذلك توفير نفقات الموظف المخصص للعناية بهذه الملفات.

٥- سهولة وسرعة وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والزبائن والمراجعين كذلك .

٦- سهولة إنهاء معاملات المراجعين من خلال جهة واحدة تقوم بهذه المهمة بالإنابة عن الدوائر الأخرى(المحطة الواحدة) .

٧- سهولة تخزين وحفظ البيانات والمعلومات وحمايتها من الكوارث و العوامل الطبيعية من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث (DRS) .

بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات داخل المؤسسة واختصار الوقت في تنفيذ انجاز المعاملات وان الإدارة الالكترونية سوف تؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي لها دور أساسي في تنفيذ الإدارة عن طريق التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة[٨] .

٨- من باب المحافظة على البيئة كثير من الناس في مكاتبهم ومواقع عملهم يستخدمون كثيرمن الطاقة و المياه والمواد الخام التي تدخل في تنفيذ أعمالهم (ورق ، أقلام ، و حبر ...) ، في جميع هذه الأمور هناك مجال كبير للتوفير وتقليل من الضرر على البيئة وتشير الإحصاءات في الشركات في الغرب سيما بريطانيا بأن قيام الشركات بترشيد الاستهلاك في مجال المياه والطاقة والأوراق والأحبار في أعمالها كان لها عائد كبير ماديا وتشيرالى أن ترشيد الاستهلاك في المجالات السابقة بمعدل ١٠% سنويا كان عائده المادي توفير مبلغ ٢.٦ مليار دولار أمريكي سنويا في بريطانيا وحدها (استخدام أجهزة energy saver التي تغلق بعد الاستخدام ، أجهزة سريعة للنسخ والتوقيت للإرسال أوقات التسعيرة المخفضة)

Low power consumption enables ويمكن القول إن الاستثمار في تقنية الاتصالات والمعلومات و استخدامها وبما يتناسب و حاجة كل مؤسسة عنصر ا أساسي لضمان نجاح وتطور عمل المؤسسة في عصرنا الحاضر ، حيث أصبحت مكننة العمل المكتبي من عوامل زيادة الإنتاجية والفعالية في الأداء ورفع الكفاءة وحسن مراقبة سير المعاملات و توفير النفقات في المؤسسات والشركات . ولابد من الإشارة ان هناك عوامل عديدة تفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الالكترونية لاسيما في استثمار الموارد اذ ان الإدارة الالكترونية تقوم على استثمار الموارد المعلوماتية وتخزينها,ووضع البرامج التي تلائم الإدارة في التحكم في هذه المعلومات وإدارتها على النحو الذي يخدم خططها وأهدافها أو مشروعاتها الخدمية والتنموية معتمدة على الانترنت والمعرفة بوصفها رأس مال تلك الإدارات الالكترونية[٩].

رابعا: متطلبات تطبيق الادارةالالكترونية[١٠]:

هناك عدة متطلبات لتطبيق سراتيجية الإدارة الالكترونية منها :

١. وضع سترتاتيجيات وخطط تأسيس لإعادة هيكلة الموارد(يضمنها العمل الماهر بما يتلائم وطبيعة تلك التطبيقات.
٢. توفر البنية التحتية للإدارة الالكترونية, مثل شبكة حديثة للاتصالات والبيانات قادرة على نقل المعلومات.
٣. تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية.
٤. تعليم وتدريب العاملين والموظفين ضمن دورات تاهيلية على الكومبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات.
٥. إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسات والدوائر.
٦. توفر مستوى مناسب من التمويل المالي .

٧. توفر الوسائل الالكترونية التي يمكن الاستفادة منها في الإدارة الالكترونية منها الحواسيب المحمولة والهاتف الشبكي.

٨. توفر الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية.مع توفر خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الالكترونية في المؤسسات والقطاع الخاص .

خامسا: مكونات الإدارة الالكترونية

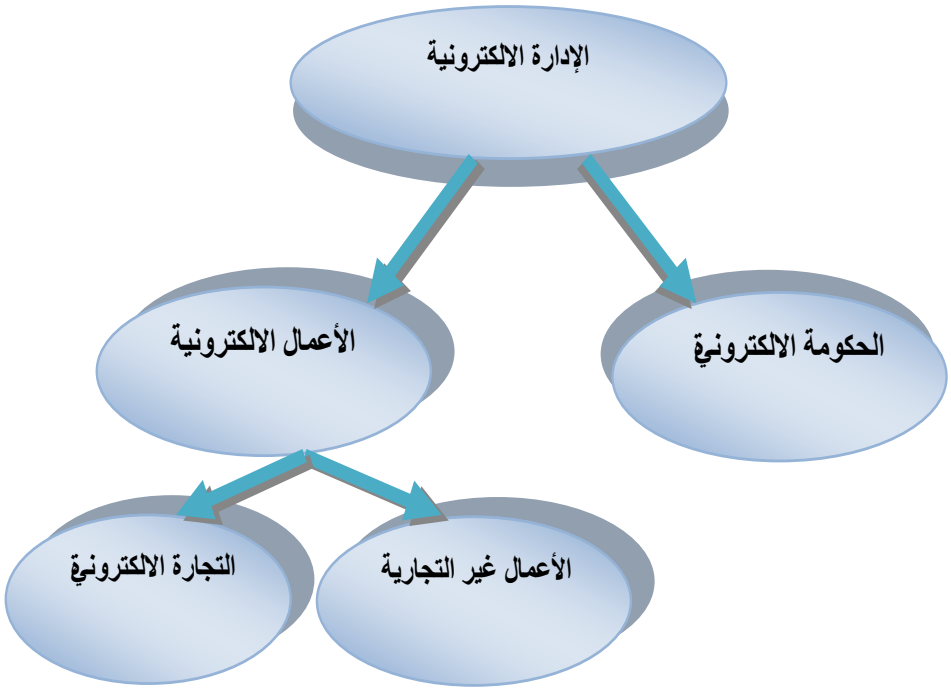

المصدر: احمد عبد الحسين الإمارة, الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقها, جامعة الكوفة ,البحث والتطوير بحث منشور على شبكة الانترنت,.

سادسا:العلاقة بين الإدارة الالكترونية ومبادئ الجودة الشاملة

تتطلب الإدارة الالكترونية توفر ثلاثة قواعد أساسية لضمان عملها وهي اجهزةالحاسوب, وشبكة الاتصالات والبرمجيات ويقع في منتصف هذه العناصر صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الالكترونية[١١], التي تلتقي مع مبادئ الجودة الشاملة التي اختلف الكثير من الباحثين والكتاب حول أبراز مفهوم محدد لها اذ ان الجودة نفسها تحتمل مفاهيم مختلفة من حالة الى حالة ومن شخص لأخر . فقد عرف قاموس أكسفورد الجودة بأنها ((درجة الامتياز) ، بينما Feigenbume يرى بأنها تشكيلة شاملة لخصائص المنتج او الخدمة المتعلقة بالتسويق ،والهندسة، والتصنيع والصيانة التي يمكن من خلالها إشباع حاجات المستهلك **و** تعد إدارة الجودة الشاملة واحدة من ابرز الإدارات في المنظمة وتبرز أهميتها من خلال تأثيرها وصلتها بكل من المستهلك وإشباع حاجاته ،و المتوج وقدرته على التميز في السوق ، وكذلك المجتمع) فضلا عن إلى ان إدارة الجودة الشاملة تعمل على تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة ورفع مستوى الأداء وتخفيض تكاليف التشغيل وتحسين وتطوير إجراءات وأساليب العمل وزيادة ولاء العاملين للمنظمة بهدف زيادة قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار. وفي السياق نفسه حدد معهد الإدارة في لندن المزايا الآتية لإدارة الجودة الشاملة وهي :

١– تحسين جودة الخدمة والمنتج .

٢– تخفيض الموارد .

٣– إحداث طفرة إنتاجية .

٤– زيادة الحصة السوقية ، التي تقود إلى ميزة تنافسية مستدامة .

٥– زيادة تحفيز القوى العاملة .

ويمكن إضافة ميزة اختصار الوقت إذ تعمل إدارة الجودة الشاملة على استبعاد العمليات غير الضرورية والاقتصار على الأعمال اللازمة لإنجاز الأهداف ، وبالإضافة إلى إنها تخفض الموارد المبددة فهي تركز على جعل العيوب تساوي صفرا .وتتلخص أهمية إدارة الجودة الشاملة بكونها نظاما متكاملا للإدارة يهدف إلى إرضاء حاجات الزبائن ورغباتهم الحالية والمستقبلية، وتحسين سمعة الشركة وزيادة حصتها السوقية وأرباحها ،ومن ثم بقائها واستمرارها في ميدان العمل [١٢].

سابعا: الإدارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تتجلى أهمية الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق مايمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة[١٣]. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميزة بارزة للعصر الراهن واحد العوامل المؤدية الى الانتشار السريع للعولمة، وبدأنا نسمع بمصطلحات جديدة تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة لاسيما مع ظهور الانترنت والأقمار الصناعية التي أدت الى سرعة انتقال المعلومات وتخفيض تكاليفها، ومن اجل ذلك أصبحت هذه التكنولوجيا أساس تقدم وازدهار الدول والسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها ، ويمثل. الاتصال والارتباط بها دليلا جيدا على مدى اندماج الدول في غمار المنافسة الدولية وتعرف هذه التكنولوجيا على إنها نموذج تقني اقتصادي جديد يؤثر في سير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات في الاقتصاد ، ويعتمد على مجموعة مترابطة من الاكتشافات المعمقة في ميدان الحاسبات والإلكترونيك وهندسة البرمجيات ونظم المراقبة والاتصالات البعدية ، التي تسمح بتخفيض تكاليف الخزن والمعالجة وتبادل وتوزيع

المعلومات بشكل كبير جدا،[١٤] كما تعرف بأنها مجموعة الوسائل التي تساعد في تجميع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتوزيعها ونشرها، لتحسين الأداء، ويتمثل دورها في مدى إمكانية استخدام هذه الوسائل في تحسين وتطوير النشاطات الاقتصادية.[١٥] وتعد هذه التكنولوجيا احد الركائز الأساسية في مجال التطورات الحديثة، وأداة مهمة في تحسين كفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية الدولية من خلال ما تشهده من تحولات كبيرة وسريعة في انجاز مختلف المعاملات من بينها الترويج والإعلان والتسويق وصولا إلى بيع وشراء السلع والخدمات، الأمر الذي جعل الانترنت من أهم المواضيع ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات.[١٦] وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاقتصاد الجديد قوامه المعرفة أو المعلومات العلمية والتكنولوجية ، نظرا إلى إن هذه التكنولوجيا خلقت سلع وخدمات جديدة فحواها معرفي وليس مادياً،[١٧] يمكن تداولها بسهولة بين مختلف دول العالم عبر شبكات نقل المعلومات المتمثلة أساسا بالشبكة العالمية "الانترنت" بحيث وفرت السرعة كعامل من عوامل اختيار الزمن الضروري لاتخاذ وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية ،[١٨] كما انها جعلت الاقتصاد العالمي يمتلك القدرة على العمل كوحدة متكاملة يمتاز بترابط وتماسك أطرافه وجوانبه فيما بينها وشموليته ذات السمة الانتقائية العالمية وتعاظم دور المنافسة فيه.[١٩] ومع ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في العالم من ٤.٥ مليون عام ١٩٩١ الى ٦٠ مليون في عام ١٩٩٦ ووصل في عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٦٧ مليون مستخدم من أصل ٦.٧ مليار من سكان العالم،[٢٠] تنوعت العمليات التجارية وأصبحت ذات قيمة مضافة تدعم قدرة الاقتصاد على المنافسة يطلق عليها التجارة الالكترونية بحيث ساعدت في انجاز مختلف المعاملات والصفقات التجارية والمالية الكترونيا ، وتعرف التجارة الاليكترونية بأنها عمليات الإعلان والتعريف بالسلع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود والشراء والبيع لتلك السلع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية من خلال النقود الاليكترونية والشيكات الاليكترونية

ونظام بطاقات الائتمان البلاستيكية E-Credit وبغيرها من سبل السداد النقدي العديدة المستحدثة عبر شبكات الاتصال المختلفة سواء الانترنت او غيرها من الشبكات التي تربط البائع بالمشتري،[٢١] وتعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها النشاط التجاري الذي يشمل إنتاج وترويج وتسويق وبيع وتوزيع المنتجات من السلع والخدمات من خلال شبكات كومبيوترية ومن ضمنها الانترنت.[٢٢] أما مجال التجارة الالكترونية فيشمل التعامل بين مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال أخرى، التعامل بين مؤسسة أعمال ومستهلك فردي، التعامل بين مؤسسة أعمال والحكومة، التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر، وتعاملات أخرى.[٢٣] وقد صاحب التطور في أعداد المستخدمين للانترنت نمو في حجم التجارة الالكترونية، اذ ارتفعت من ٢٦ مليون دولار عام ١٩٧٧م إلى ١٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣م،[٢٤] وقدرت منظمة اليونكتاد ان التسوق عبر شبكة الانترنت في عام ١٩٩٩ يمثل ١٣% من إجمالي حجم التسوق للمستهلكين وتضاعفت إلى ٢٦% عامم٢٠٠٧ ،[٢٥]وهذا الاتجاه المتزايد لحجم التجارة الالكترونية يبين دورها في تعزيز التنافسية بين الدول ، ومن جانب آخر فقد ارتبط نمو الأسواق المالية والبورصة بشكل وثيق بنمو وتطور الانترنت الذي ساهم بشكل كبير في تسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول ، وتوفير مصادر جديدة للتمويل وتحفيز الاستثمارات الأجنبية ودعوتها إلى الاستيطان في دول دون أخرى.[٢٦]

ثامنا: المعوقات العملية لتطبيق الإدارة الالكترونية:

هناك عدة عوامل تعيق تطبيق الإدارة الالكترونية نذكر منها الآتي[٢٧]:

١. عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتميل مبادرة الإدارة الالكترونية.
٢. الحروب والنزاعات الإقليمية التي تأخر بناء البنية التحتية للمشروع .
٣. النقص في القدرات على صعيد التكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤. عدم توفر تشريعات واطر قانونية وتشريعية الذي يعتبر أساسيا لتطبيق مثل هذه المبادرة .
٥. عدم توفر بيئة تحتية ملائمة.
٦. ضعف الوعي الفني لدى العاملين في المؤسسات الإنتاجية او الخدمية.
٧. الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

المبحث الثاني :

العلاقة بين الإدارة الالكترونية ومؤشرات مناخ الاستثمار في العراق:

أولا: الإدارة الالكترونية في العراق ومهام التطبيق

لقد أثبتت الوقائع التاريخية واقع الحال ان هناك علاقة قوية بين الإدارة الالكترونية والاستثمار من خلال استخدام الانترنت في العمليات التجارية لاسيما في أداء الواجبات الإدارية في الدفع والمعاملات ويرى (كليندل) إن الانترنت قد تحول أخيرا من مرحلة كونه وسيلة اتصال إلى مركز سطحي لتحول التكنولوجي في نماذج وعمليات الأعمال, وتنطوي الأعمال الالكترونية على استخدام التكنولوجيا لتعزيز عمليات الشراء والبيع على الخط وتحسين خدمة العميل وصياغة أوثق العلاقات والارتباطات مع شركاء الأعمال ,وان أهم مايعزز الجوانب الاستثمارية في هذا المضمار هو اعتماد التجارة الالكترونية التي عرفتها منظمة التجارة العالمية بأنها مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بالوسائل الكترونية[٢٨] كنموذج حديث يمكن من خلاله ان تحقق الدولة إيرادات كبيرة يمكن أن تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد . إن الإدارة الالكترونية تحقق الدقة في

العمل ناهيك عن السرعة والشفافية والتي يمكن لها ان تكون عامل جذب كبير للشركات للاستثمار لاسيما التحويل الخارجي. لذلك يمكن القول ان من المهام الصعبة التي ستواجه الحكومة العراقية هو كيفية العمل على تحسين مناخ الاستثمار في العراق، بعد أن بات من المؤكد ارتباط موضوع إسقاط الديون من قبل الدول الدائنة وتحديداً (نادي باريس)، بمدى التزام الحكومة بتحرير الاقتصاد وتطبيق المتطلبات المعيارية لصندوق النقد الدولي. وفي مقدمتها إصلاح القطاع المالي لاسيما الإصلاح الضريبي وإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام والعمل على رفع درجة استقرار الاقتصاد الكلي. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان سعي الحكومة لتوسيع المشاركة الدولية في عملية إعادة الأعمار والاستفادة من نتائج مؤتمر بروكسل، سيتوقف أيضاً على حجم النجاحات المتحققة في الجانب الأمني والسياسي، فضلاً عن الجهود المبذولة في مجال تحرير الاقتصاد.

وبشكل عام فإن نجاح أي دولة في جذب الاستثمار الأجنبي، يتوقف على عدة عوامل، بعضه ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال، والبعض الآخر غير ملموس مثل المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات. وبقدر تعلق الأمر بمفهوم مناخ الاستثمار، فهذا المفهوم يتجاوز البحث في النواحي الاستاتيكية للموارد المادية والبشرية ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية، كمستوى المهارات والكفاءات التكنيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعنى، فضلاً عن مستوى البحث والتطوير D&R)) ومدى كفاءة النظام المحاسبي والإداري والقضائي. فقرار الاستثمار في بلد ما ليس قرارا معنياً بمسألة بدء الاستثمار من عدمه. فالمستثمر يتخذ قرارات مختلفة، ويقوم بإجراءات نظامية تترتب عليها التزامات وحقوق له مع آخرين، وعليه فانه بحاجة إلى وجود نظام محاسبي وإداري شفاف ومنظومة قضائية فعالة، كما يرتبط القرار الاستثماري بالكفاءة الجدية لرأس المال وهي الإيرادات المتوقعة مقارنة بتكاليف الاستثمار الحالية، لذا فهو قرار

مرتبط بالمستقبل بقدر ارتباطه بالحاضر، وبالتالي لابد ان يؤمن المستثمر بوجود استقرار سعري ومن ثم استقرار في قيمة النقد، إلى جانب الاستقرار في النظام الضريبي، فلا يفاجأ المستثمر بوجود استقرار سعري ومن ثم استقرار في قيمة النقد، إلى جانب الاستقرار في النظام الضريبي، فلا يفاجأ المستثمر بضرائب ورسوم مستحدثة أو التزامات غير منتظرة. وهو بحاجة إلى سوق مالية حديثة تتيح الحصول على الموارد المالية حينما يحتاج، كما تسمح له بالخروج من السوق عندما تقتضي المصلحة. والشرط الأول لتوافر مناخ الاستثمارات المناسب هو الاستقرار السياسي والأمني. وعلاوة على ذلك يحمل مفهوم مناخ الاستثمار معنى نسبياً للمقارنة بين ظروف بلد ما وبين الظروف الموجودة في بلاد أخرى. فالعالم أصبح عالماً مفتوحاً. والمستثمر أينما كان ليس مضطراً إلى الاستثمار في مكان محدد، وإنما أمامه العالم بأكمله للاختيار. ولذلك فقد يكون هناك بلد جاذب للاستثمار في وقت محدد فإذا به يصير غير ذلك لاحقاً، لأن البلاد الأخرى المناسبة تقدم وضعاً أحسن. كذلك فان سرعة التقدم التكنولوجي، وما أرتبط به من تطور في الأوضاع الاقتصادية يستدعي بدوره تطويراً مقابلاً في البيئة الإدارية المناسبة للاستثمار.

مناخ الاستثمار:

١. الاستثمار ومناخ الاستثمار :

قبل التعرض إلى مناخ الاستثمار من أن إيضاح مفهوم الاستثمار الذي يعرف انه الإضافات والتجديدات في رأس المال القائم في المجتمع ويشتمل تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون ,ولم يعد مفهوم الاستثمار يقتصر على السلع الرأسمالية بل يشمل الاستثمار في رأس المال البشري,وبذلك يتضمن الاستثمار في المباني غير السكنية,الطرق والجسور,المكائن والآلات ,الاستثمار في الصحة والتعليم

, يتكون الاستثمار من ثلاث فقرات رئيسية هي :الاستثمار الخاص,الاستثمار الحكومي, والاستثمار الخارجي وتختلف العوامل المؤثرة على كل من هذه الفقرات ,فالاستثمار الخارجي يتأثر بحالات الرخاء والكساد التي تسود الاقتصاديات الأخرى فهو يزداد في حالات الرخاء وينخفض عندما تسود حالات الكساد .اما الاستثمار الحكومي الذي يشمل المستشفيات والصحة العامة والتعليم والطرق والجسور,فهو يتاثر بسياسة الدولة.أما الاستثمار الخاص فيتأثر بعوامل عديدة هي : الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة, التوقعات,والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي[٢٩].

ويعرف تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٥ م الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه مجموع العوامل لاسيما بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة. ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة. لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، والمخاطر، وبينت البحوث التطبيقية، ان غالبية الشركات متعدية الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار.وبناء على كل ما تقدم يتضح ان مناخ الاستثمار، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين، إلى جانب السياسات الاقتصادية و المؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

وتلعب العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية.

٢-الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات:

يعد الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات احد أهم أنواع الاستثمار في البلدان الرائدة والناشئة في هذه الصناعة لما له من أهمية في دعم القدرة التنافسية وتطوير المنتجات ويحتاج إلى عدة ركائز تتمثل فيمايلي[٣٠]:

١- انه يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

٢- أن تتوافر الكوادر المؤهلة والقادرة على التعامل مع هذا الاستثمار المتمثل في أغلبيته على أنشطة تكنولوجية عالية التقنية,ناهيك عن القدرة على الابتكار والتجديد المستمر ومنظومة بحث وتطوير تدعم هذا الاستثمار,ولابد من الاشارة ان الاستثمار في هذا المجال يوفر فرص عمل كبيرة وعالية الدخل ومن جهة أخرى لاتقتصر هذه الاستثمارات على الشركات الضخمة وإنما على الشركات الصغير ايضا والتي يمكن أن تعمل من خلال جهاز حاسوب مربوط على شبكة الانترنت .وتشير التقارير الحديثة ان الاستثمار في هذا المجال وصل إلى ٦٢% في نهاية العام ٢٠٠٨ ضمن معدات الكومبيوتر, وأن الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات له فاعلية كبيرة في اجذب العقول وزيادة حجم التوظيف.

وتعد الاستثمارات في الدول المتقدمة اقتصاديا في مجال القطاعات غير الملموسة كالبحوث والتطوير والبرمجيات والتدريب أكثر أهمية من استثمارات رأس المال[٣١] ,فالاستثمارات في المنحى المعرفي من حيث نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية() (OECD),قد ارتفعت بنسبة ١% في الفترة من عام ١٩٩٤-٢٠٠٢فيما تقلص الاستثمار في قطاع المعدات والمكننة بنسبة٠.٥%.

محددات الاستثمار:

١. حجم السوق ويتمثل في متوسط دخل الفرد

٢. سعة السوق ويتمثل بGDP

٣. التشريعات القانونية

٤. حجم الاختلالات الهيكلية والنقدية وبضمنها ان الاقتصاد العراقي أحادي الجانب(ريعي),ضعف الارتباطات,ارتفاع نسبة البطالة ,التضخم .

اولا: مؤشرات مناخ الاستثمار

.ويتضمن مناخ الاستثمار دراسة المؤشرات الآتية:

١-بيئة الاستثمار في العراق

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد على النفط بشكل رئيسي وبنسبة ٩٥% في موازنته العامة على الإيرادات النفطية[٣٢] والدولة الريعية حسب مفهوم الاقتصاد السياسي هي تلك الدولة التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي احادي لتوليد الدخل وهذا النشاط غالبا مايكون خارج نطاق ومفهوم العملية الإنتاجية الحقيقية,لذلك يصبح دخل النفط في العراق ريعا خارجيا غير مكتسب تنمويا وتعتاش الفئات الريعية لمختلف مستوياتها على نشاط ومردود قطاع التجارة الخارجية والمال والملكية العقارية والمضاربات ويتمحور النشاط الاقتصادي حول إعادة تدوير الريع النفطي في المجتمع,بسبب ضعف قاعدة الإنتاج المادي والاعتماد على الخارج[٣٣] .ولقد مرت على العراق ظروف سياسية واقتصادية صعبة جدا انعكست على مجمل الحياة الاقتصادية لهذا البلد والسبب الرئيسي هو السياسات الفاشلة التي انتهجها النظام السابق حيث الحروب المستمرة مع الدول

المجاورة وعسكرة الاقتصاد انعكست على ان يعيش هذا البلد في عزلة دولية من خلال تعرضه إلى الحصار الاقتصادي الذي فرضته المنظمات الدولية ,فقد أنشل النشاط الاقتصادي بالكامل واعتمد البلد على موارد النفط التي لاتكاد تسد احتياجات السلطة الحاكمة,وتوقفت العديد من المعامل والمصانع بسبب عدم توفر قطع الغيار ناهيك عن عدم توفر الخبرات وتكنولوجيا حديثة تديم زخم عملها ,لكن بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ م وسيادة المبدأ الديمقراطي في هذا البلد ,توجهت الدولة عبر مبدأ أعمار العراق على تشجيع الخبرات الوطنية والشركات الأجنبية للعمل في العراق وذلك من خلال عقد عدة اتفاقيات وسن العديد من القوانين التي يمكن ان تخلق بيئة اقتصادية مواتية للمستثمر,ناهيك عن رفع القدرة الشرائية للمواطن العراقي من خلال زيادة الرواتب والاجور للموظفين العاملين في الدولة كل ذلك مدعاة نستبشر بان هناك بيئة اقتصادية مؤاتية للاستثمار يمكن لها ان تدعم عملية التنمية الاقتصادية في المستقبل القريب . لاسيما ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المحدد بقانونه ٥٦لعام ٢٠٠٤ قد وضعت استهداف التضخم والتصدي لمعدلاته المتصاعدة والعمل على خفضه في أولويات غاياتها للوصول إلى حالة الاستقرار الدائم في مستوى الأسعار, وذلك من خلال حزمة من الإجراءات تمثلت في العمل على تقوية سعر صرف الدينار العراقي من خلال إشارة سعر الصرف وإشارة سعر الفائدة وهو أمر يعزز من ميكانيكية الانتقال النقدي للتأثير في توازن السوق النقدية ومن ثم استقرار النشاط الاقتصادي[٣٤] .اذن يمكن القول أن السياسات النقدية المالية المعتمدة في البلد لها اثر كبير في توفير بيئة ملائمة للاستثمار

٢. البنية التحتية والتكنولوجية:

إن عملية نجاح الاستثمار في إي بلد تحتاج إلى بنية تحتية اقتصادية (جسور: موانئ , مطارات ,طرق وغير ذلك) ,باشرت الدولة في بناء وترميم العديد من الجسور التي دمرت أثناء الحروب السابقة , فضلا عن إنشاء مطارات جديدة , وتحديث سكك

الحديد والاهتمام في الموانئ العراقية وتحديث أرصفتها عبر صرف المليارات من ميزانية الدولة المخصصة لهذه الجوانب وإرسال البعثات إلى الخارج واستيراد العديد من الأجهزة الحديثة وتطوير خبرات العاملين عبر العديد من الدورات وممارسات التدريب .

أما التقدم التكنولوجي فهو يعد من العناصر الأساسية التي يمكن ان تساهم مساهمة جدية في زيادة الإنتاج وهذا مااثبتته الوقائع الاقتصادية في العالم ,ذلك ان التقدم الاقتصادي والتطور التي تشهده الدول المتقدمة في الوقت الحاضر لاسيما في فنون الإنتاج ومنها الولايات المتحدة يعود إلى اهتمامها في الإنفاق على البحث والتطوير ,ويعني التقدم التكنولوجي تبني طرق او أدوات إنتاجية جديدة تمكن العاملين من إنتاج السلع بجزء من التكاليف السابقة,حيث تتطلب الوحدة الواحدة من الناتج القليل من رأس المال المادي والبشري,ويحدث التقدم التكنولوجي عن طريق تكوين رأس المال والبحوث الاستثمارية [٣٥]. أما العراق فانه بلد يسعى في الوقت الحاضر لفتح قنوات الاتصال مع العالم عن طريق عقد الاتفاقيات ومحاولة الخروج من البند السابع لكي يتمكن من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن ان تنعكس على تطوره الاقتصادي وتحسن مناخ الاستثمار فيه بما يجلب الربح والإيراد لكل الأطراف المساهمة , ان الصناعة العراقية في الوقت الحاضر صناعة متقادمة تعكس تخلف طرق ووسائل الإنتاج في ظل تحول الدولة من القطاع العام إلى الخاص(الخصخصة), وهناك محاولات جادة من قبل الدولة في استنهاض القطاع الصناعي وتطويره لكن عقبة قلة الطاقة الكهربائية والعمليات الإرهابية تحول دون ذلك.

٢- سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من العوامل المهمة في جذب الاستثمار واستقدامه للبلاد ويؤدي سعر الصرف دورا بارزا في تحديد القدرة التنافسية للبلد وفي تصحيح

الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات,وهذا يتطلب اختيار سعر صرف ملائم لواقع اقتصاد البلد والسيطرة على العوامل المؤثرة فيه,إلا انه في العراق لعب الإفراط النقدي دورا كبيرا في تدهور قيمة الدينار العراقي وتراجع سعر صرفه أمام العملات الأخرى مما دفع إلى جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة بالدينار العراقي وانخفاض أسعار السلع المحلية مقيمة بالعملات الأخرى مما أدى إلى تفشي ظاهرة التهريب للسلع الزراعية والأولية مما ساهم بزيادة الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي مما ينعكس في تفاقم ظاهرة التضخم في العراق[٣٦]،وقد اضطرت الدولة إلى إتباع سياسة تعدد أسعار الصرف بسبب الحصار الاقتصادي على العراق والمشاكل الناجمة عنه مما انعكس في اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وانعكاس ذلك برمته على البيئة الاستثمارية في العراق انظر الجدول(١) الذي يتضح فيه ان عام ٢٠٠٨م تحسن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار نتيجة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي حيث انخفضت معدلات أسعار صرف الدولار تجاه الدينار في الأسواق المحلية وبنسبة٥٠% عن السنة السابقة حيث تراوحت معدلات أسعار الصرف الدولار تجاه الدينار في الأسواق المحلية مابين(١٢٢٣-١١٨٠)دولار وبمعدل ١٢٠٣ دينار لكل دولار وذلك بسبب العوامل الآتية[٣٧]:

١-ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تهدف الى تقوية ودعم سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار والتقليل من الاتجاهات التضخمية ودفع عجلة النمو نحو التقدم.

٢-استقرار الوضع الأمني على عموم القطر.ولابد من الإشارة إلى إن سعر صرف الدينار العراقي وتحسن قيمته مشروط في عاملين هما: الأول هو توافر الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي والثاني هو انخفاض مستوى التضخم,فضلا عن ان سياسة سعر الصرف تواجه متغيرات خارجية

سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى عالميا مما يؤدي إلى تضخم مستورد لايمكن معالجته إلا بتحسين قيمة الدينار العراقي على وفق شروط وأسس التبادل التجاري[٣٨] .ولابد من **التنويه** على أن التضخم قد يؤثر على البيئة الاستثمارية اذ يؤدي إلى شيوع حالة الايقين في اتخاذ القرارات الاستثمارية,اذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج وتقدير الأسعار المستقبلية لذ فأنهم يتجهون إلى المشروعات القصيرة ذات فترة الاسترداد القصيرة ويبتعدون عن المغامرة في المشاريع الإنتاجية الضخمة[٣٩]

.

جدول(١)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (١٩٩٥– ٢٠٠٨)

السنة	السعر الرسمي دينار/دولار	السعر الموازي دينار/دولار	النمو السنوي للسعر الموازي %
١٩٩٥	٠.٣١٠٨	١٦٧٤	٢٦٧
١٩٩٦	٠.٣١٠٨	١١٧٠	٣٠–
١٩٩٧	٠.٣١٠٨	١٤٧١	٢٥.٧
١٩٩٨	٠.٣١٠٨	١٦٢٠	١٠.١
١٩٩٩	٠.٣١٠٨	١٩٧٢	٢١.٧
٢٠٠٠	٠.٣١٠٨	١٩٣٠	٢.١–
٢٠٠١	٠.٣١٠٨	١٩٢٩	٠.٠٥–
٢٠٠٢	٠.٢١٠٨	١٩٥٧	١.٤
٢٠٠٣	–	١٩٣٦	١.٠٧–
٢٠٠٤	–	١٤٥٣.٤٢	٢٤.٩–
٢٠٠٥	١٤٦٩	١٤٧٢	١.٢
٢٠٠٦	١٤٦٧	١٤٨٢.٣٣٥	٠.٧
٢٠٠٧	١٢٥٥	١٢٦٧	١٤.٥–
٢٠٠٨	١١٩٣	١٢٠٣	٦.٨–

المصدر :

المدة(١٩٩٠–٢٠٠٠) ,عبد الحسين جليل الغالبي ,سعر الصرف–العوامل فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية(مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه,جامعة الكوفة,٢٠٠٤,ص١٣٢,المدة(٢٠٠١–٢٠٠٣) من

United Nation, UN. Statistics Division,www.unstats.org

المدة(٢٠٠٤–٢٠٠٦) صندوق النقد العربي وآخرون,التقرير الاقتصادي العربي الموحد,شركة ابي ظبي للطباعة والنشر,الإمارات العربية المتحدة,٢٠٠٧

البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،النشرة السنوية ٢٠٠٤, ص٤١

البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،النشرة السنوية ٢٠٠٧،ص٥٩النشرة السنوية ٢٠٠٣ عدد خاص ص٢٥,النشرة السنوية لعام ٢٠٠٨ ص٦٤

البنك المركزي العراقي,مديرية الإحصاء والأبحاث,تقرير البنك للسنوات(٢٠٠٣, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨ ,ص١٧

٣ :سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تمنح الدولة السيطرة على النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكن أن تكون أداة فاعلة في خلق بيئة استثمارية في العراق اذ يمثل سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفعه نظير رأس المال النقدي المقترض من السوق النقدية والذي يستخدمه في خلق سلع إنتاج جديدة بالاقتران مع الكفاية الحدية لرأس المال الذي يمثل معدل الربح والذي يتوقع المنظمون الحصول عليه من عملية الاستثمار خلال فترة زمنية معينة بعد تغطية كافة نفقات الإنتاج (عدا سعر الفائدة)[٤٠]. ان تخفيض سعر الفائدة من قبل السلطة النقدية يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض الاستثمارية وبالتالي زيادة حجم الاستثمار وارتفاع سعر الفائدة يقود

إلى العكس . دور أسعار الفائدة في معالجة ظاهرة التضخم ألركودي في العراق.إن المنطلقات النظرية لسعر الفائدة ،تعطي أهمية كبيرة لسعر الفائدة في توسيع النشاط الاقتصادي وتطويره.

وان البنك المركزي العراقي هو الجهة المسؤولية بحكم قانونه رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤. عن التصدي للتضخم وخفض مستوياته إذ شكل هذا المبدأ الهدف الرئيس الذي اعتمدته السياسة النقدية في تأدية واجباتها،وعلى هذا الأساس فلابد للبنك المركزي أن يضع أولويات سياساته النقدية في مكافحة الأنشطة التضخمية باستخدام أدواته المتاحة. وتوجد أمام السياسة النقدية متغيرات وسيطة أو أهداف وسيطة تعبر عن العلاقة بين اثر هذه المتغيرات على خفض المستوى العام للأسعار واحتواء التضخم ،ومن هذه المتغيرات هو سعر الفائدة التوازني(طويل الأجل) وسعر الصرف الحقيقي التوازني، ومستويات عرض النقد،إذ يلاحظ أن هذه المتغيرات لا يمكن السيطرة عليها بشكل مباشر مالم يتم استهدافها من خلال متغيرات مماثلة لها ،وهذه المتغيرات أو الأهداف التشغيلية تعد إشارات أو وسائل اشاراتية أو معلوماتية يتم استخدامها للتأثير في استقرار السوق النقدية .ويتحدد سعر الفائدة من خلال إقراض البنك المركز للمصارف ،وما تودع المصارف في البنك المركزي،وذلك في إطار السيطرة على مناسيب السيولة النقدية، إذ يعتقد أن التضخم مهما كان مصدره فانه في النهاية يعبر عن ظاهرة نقدية وبناء على ذلك فان أولويات الاستقرار تعد لازمة منطقية لبناء الاقتصاد وتحفيزه وعلى هذا الأساس يكون التضخم أساسا لزيادة سرعة تداول النقود والتخلي عنها يؤدي إلى ضعف الطلب النقدي ، وتعاظم الطلب على السلع

والخدمات كمسألة عكسية،وبغية الحفاظ على تماسك الطلب النقدي وتعظيم مستوياته لكي لايتحول إلى إنفاق كبير على السلع والخدمات ما على البنك المركزي إلا استخدام أدواته في رفع سعر الفائدة لتحفيز هيكل أسعار الفائدة والحفاظ على تماسك المدخرات وتعظيم قوتها الشرائية مما يساعد السياسة النقدية في التصدي لمناسيب السيولة المرتفعة واحتوائ ها ضمن السوق النقدية(المصرفية) دون تحولها إلى كتلة نقدية هائمة باتجاه السلع والخدمات.ومن الجدير بالإشارة انه لاتوجد هناك سوق نقدية ومالية حقيقية في العراق،إذا ماعنينا بتلك السوق توفر موجودات نقدية سائلة متنوعة وبمقادير كبيرة تتداولها الأيدي على نطاق واسع، وتتمتع بطلب كبير في سوق متكاملة وصورة مستمرة، ولم تستطع هذه الأسواق عبر مرحلتها التاريخية في العراق بدور ملموس في التأثير على النشاط الاقتصادي،وذلك لان العراق يفتقر إلى سوق مالية ونقدية متطورة، مقرونة بتخلف العادة المصرفية لدى الجمهور ناهيك عن احتفاظ المصارف التجارية باحتياطات نقدية ثابتة[٤١].

. ومن ملاحظة الجدول أسعار الفائدة في عام ١٩٩٤ قد بلغت نحو ١٠% على ودائع التوفير ١١% على الودائع الثابتة لمدة عام واحد ١٥% على الودائع لمدة عامين ,وان أسعار الفائدة على ودائع التوفير قد انخفضت في الأعوام ٢٠٠٣م ,٢٠٠٤ م ,٢٠٠٥ م,٢٠٠٦م اذ بلغت نحو ٧%,٦.٥%,٥.٥%,٦% للأعوام المذكورة سلفا وعلى التوالي والسبب في ذلك تحسن المستوى الاقتصادي للبلد ومحاولة الدولة تشجيع الاستثمار بغية أعمار مادمرته الحروب السابقة, فقد ارتفعت عام ٢٠٠٧م لتصل ١٠% على ودائع التوفير ولتصبح ١٢% على ودائع السنة و١٥ % لودائع السنتين . وهذا ما دعا البنك المركزي العراقي مؤخرا إلى اتخاذ مثل

هذا الإجراء وذلك لانخفاض مستويات الادخار وتزايد أعباء المعيشة في ظل ظاهرة التضخم..ويمكن القول يعد تحرير أسعار الفائدة احد أهم الدعائم الرئيسة في إستراتيجية الإصلاح المالي .ومنذ الأول من آذار عام ٢٠٠٤م أصبح التحرير الفوري والتام لأسعار الفائدة على الأدوات المالية المحلية كافة(الودائع والقروض والأوراق المالية) ساري المفعول. ويعد هذا الإجراء من هذا القبيل خطوة مهمة باتجاه ولادة قطاع مالي معاصر وكفء يتيح للمقترضين اتخاذ قراراتهم بدلا من جعلهم مقيدين بتوجهات وأوامر البنك المركزي ,وعليه سيحفز التحرير الأعمال التجارية والمشاريع لرفع إنتاجيتهم ويزيد من ربحيتهم ومن ثم ينهض الاقتصاد على نطاق واسع حيث ستبدأ المنافسة للحصول على التمويل المتاح ,كما يتطلب التحرير من المصارف أن تتنافس للحصول على العملاء للاقتراض والإيداع على أساس الأسعار التي يتم استيفاؤها والخدمات التي يقدمونها وتكون النتيجة تخصيص أكثر لرأس المال في جوانب الاقتصاد العراقي كافة.

أسعار الفائدة لودائع التوفير والودائع الثابتة في العراق للمدة(١٩٩٥ –٢٠٠٧)

السنة	أسعار الفائدة على ودائع التوفير %	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة(سنة واحدة) %	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة(لمدة سنتين %
١٩٩٥	١٠	١٢	١٨
١٩٩٦	١٠	١٢	١٨
١٩٩٧	١٠	١٢	١٨
١٩٩٨	١٠	١٢	١٨
١٩٩٩	١٠	١٢	١٨
٢٠٠٠	١٠	١٢	١٨
٢٠٠١	١٠	١٢	١٥
٢٠٠٢	١٠	١٢	١٥
٢٠٠٣	٧	٩	١٠
٢٠٠٤	٦.٥	٨	٩.١
٢٠٠٥	٥.٥	٧.١	٧.٩
٢٠٠٦	٦.٠	٧.٧	٨.٥
٢٠٠٧	١٠.٠٠	١٢.٥	١٣.٦

٣- المصدر:البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٣ ،عدد خاص ص٢٨،النشرة السنوية٢٠٠٤،ص٤٦،النشرة السنوية ٢٠٠٧ ،ص٦٢.

الاستنتاجات:

- تحتاج كوادر الموارد البشرية في المؤسسات إلى المزيد من البرامج التدريبية والتطويرية تمكنها من أداء أعمالها بشكل صحيح .
- إن المستلزمات التقنية المتوفرة غير كافية لتطبيق الإدارة الالكترونية بالمستوى المطلوب كماً ونوعاً.
- تحسين شبكة الانترنت في البلد.
- إن تطبيق الإدارة الالكترونية يوفر الوقت والجهد ويحقق إيرادات مالية تخدم العملية استثمارية في البلد ناهيك عن القضاء على الروتين في استخدام الأعمال الإدارية مما يخلق بيئة آمنة للاستثمار وجاذبة له .
- يمكن للإدارة الالكترونية تستطيع تحقيق أهدافها عندما تتوفر البنية التحتية لها من الاتصالات والأجهزة والبرمجيات والكوادر المتخصصة فضلا عن الوعي ألمعلوماتي لدى الموظفين

التوصيات:

١–المضي قدما في تطبيقات الإدارة الالكترونية لأنها توفر الجهد والتكلفة.

٢–معالجة الاختلالات الهيكلية والنقدية لتوفير بيئة ملائمة لتطبيقات الإدارة الالكترونية ومتطلبات الحكومة.

٣–التركيز على الكوادر الفنية ورفع مهارة الأداء للعاملين في الأجهزة الحكومية لملائمة ذلك مع متطلبات الإدارة الالكترونية.

٤– لابد من إقرار التشريعات القانونية الملائمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وتوفير بيئة ملائمة لتوقع في الكفاية الحدية للاستثمار.

المصادر:

١. –إيهاب خميس احمد المير ,متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية ,رسالة ماجستير, جامعة نايف العربية,البحرينذ ,٢٠٠٧.

٢. . سعد غالب ياسين, الإدارة الالكترونية,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,عمان,الأردن,٢٠١٠.

٣. د. علي حسون الطائي, الحكومة الالكترونية وإمكانيات تطبيقها في العراق مع إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول,الندوة الثامنة , كلية الإدارة والاقتصاد مكتب الاستشارات,جامعة بغداد.

٤. علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الالكترونية,دار وائل للنشر,عمان الأردن,٢٠٠٨.

٥. ه اشم ألشمري . نادية أل̈ليثي , الاقتصاد المعرفي,دار صفاء للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى,عمان٢٠٠٨.

٦. سحر عباس حسين ,اثر التخطيط الاستراتيجي في رضا الزبون وفق فلسفة إدارة الجود ة الشاملة ,رسالة ماجستير ,كلية الإدارة واقتصاد ,جامعة كربلاء ,٢٠٥

٧. د. سعد غالب ياسين, الإدارة الالكترونية.

٨. ايفا نجيليوس ، (الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى) ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ واشنطن ، ٢٠٠١ .

٩. يعقوب فهد العبيد ، (التنمية التكنولوجية : مفهومها ومتطلباتها) ، ط١ ، الدار الدولية للطبع والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٠ .

١٠.عامر إبراهيم قندلبجي ، (البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية) ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .

١١ . مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (تقرير التجارة الالكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٤ استعراض عام ، نيويورك وجنيف ، ٢٠٠٥ .

[١٢] عماد الحداد ، (التجارة الالكترونية) ، دار الفاروق ، القاهرة ٢٠٠٣ .

[١٣] حسن مظفر الرزو ، (الفضاء ألمعلوماتي) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

[١٤] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، (مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٧) ، الكويت ، ٢٠٠٧ .

[١٥] رأفت عبد العزيز غنيم ، (دور جامعة الدول العربية في تنمية وتسيير التجارة الالكترونية بين الدول العربية) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

[١٦] زيود لطيف وآخرون، (التحديات الضريبية للتجارة الالكترونية العربية وإمكانية تطويرها) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد١، سورية، ٢٠٠٧.

)Robert Plant , E – commerce formulation of stratategy , prentice Hall Inc ,٢٠٠٠.

[١٩٠]علي العباس، (إدارة الأعمال الدولية الإطار العام) ، دار مكتبة الحامد، عمان، ٢٠٠٣، [(١)]

UNCTAD ,E–Economic and Development Rport ٢٠٠٨ , united Nation , NEW York and Geneva ٢٠٠٨ , p.١

٢١– نعمات العياش ، (التجارة الالكترونية : أداة للمنافسة في الأسواق العالمية) ، تقرير القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، ابو ظبي ، ١٩٩٩ .

٢٢– http://alhbakeer.maktoobblog.com/٨٥٥٨٩–

٢٣– محمد سمير احمد التسويق الكتروني ,دار المسيرة للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى ,عمان,٢٠٠٩

٢٤- د.كامل علاوي كاظم الفتلاوي ,د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ,مبادئ علم الاقتصاد, مؤسسة النبراس لطباعة والنشر والتوزيع,العراق,النجف الاشرف,الطبعة الأولى ,٢٠٠٨.

٢٥- نادية صالح مهدي ,المدن الالكترونية ودورها في الاقتصاد الفعال ,أطروحة دكتوراه,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة ٢٠١٠.

٢٦- د .محمد أمين مخيم, د.موسى أبو طه ,بناء اقتصاديات المعرفة-استراتيجيات تنموية متقدمة,دار الكتاب الجامعي,الطبعة الأولى,الإمارات العربية المتحدة,٢٠٠٩.

٢٧- د. جواد كاظم البكري ,.فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية ٢٠٠٨,مركز حمو رابي لبحوث والدراسات الإستراتيجية شباط ٢٠٠٩ .

٢٨- د عبد الجبار ألحلفي ,الاقتصاد العراقي(النفط,الاختلال الهيكلي,البطالة) مركز العراق للدراسات,جامعة البصرة , مطبعة البينة ,٢٠٠٨.

٢٩- البنك المركزي العراقي ,التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ .

٣٠- د. جواد كاظم البكري ,.فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية ٢٠٠٨,مركز حمو رابي لبحوث والدراسات الإستراتيجية شباط ٢٠٠٩ .

٣١- د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي,النقود والبنوك ,وزارة التعليم العالي والبحث العلمي,١٩٨٩.

٣٢- د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ،الجزء الثاني.٢٠٠٤.

٣٣- محمد الصيرفي والإدارة الالكترونية للموارد البشرية المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية ,.٢٠٠٩

٣٤- حسين محمد الحسن,الادارةالالكترونية,(المفاهيم-الخصائص المتطلبات"),مؤسسة الورق للنشر والتوزيع, عمان,٢٠١٠.

الهوامش:

١ –

٢ – محمد الصيرفي والإدارة الالكترونية للموارد البشرية المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية ,٢٠٠٩,ص٢٠

٣ –حسين محمد الحسن,الادارةالالكترونية,(المفاهيم–الخصائص المتطلبات"),مؤسسة الورق للنشر والتوزيع, عمان,٢٠١٠,ص٥٣

٤ –إيهاب خميس احمد المير ,متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية ,رسالة ماجستير , جامعة نايف العربية,البحرين ,٢٠٠٧,ص١٣

٥ – د. سعد غالب ياسين, الإدارة الالكترونية,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,عمان,الأردن,٢٠١٠, ص٢٨

٦ – علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الالكترونية,دار وائل للنشر,عمان الأردن ٢٠٠٨ ,ص٣٢

٧ – د. علي حسون الطائي, الحكومة الالكترونية وامكانيات تطبيقها في العراق مع إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول,الندوة الثامنة , كلية الادارة والاقتصاد مكتب الاستشارات,جامعة بغداد ,ص٢

٨ – علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الالكترونية,مصدر سابق ,ص٣٨

٩ – حسين محمد الحسن,الادارةالالكترونية,(المفاهيم–الخصائص المتطلبات"),,مصدر سابق ,ص٥١

١٠ – إيهاب خميس احمد المير ,متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية,مصدر سابق ,٢٥

١١ – د. سعد غالب ياسين, الإدارة الالكترونية,مصدر سابق ,ص٣٠

١٢ سحر عباس حسـ ين ,اثر التخطيط الاستراتيجي في رضا الزبون وفق فلسفة ادارة الجود ة الشاملة ,رسالة ماجستير ,كلية الادارة واقتصاد ,جامعة كربلاء ,٢٠٥,ص٥١

١٣ –– د. سعد غالب ياسين, الإدارة الالكترونية,مصدر سابق,ص٣٥

(١٤) ايفا نجيليوس ، (الحاجة الى سياسات محلية ودعم دولي أقوى) ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ واشنطن ، ٢٠٠١ ، ص٧ .

(١٥) يعقوب فهد العبيد ، (التنمية التكنولوجية : مفهومها ومتطلباتها) ، ط١ ، الدار الدولية للطبع والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص١٨٠ .

(١٦) عامر ابراهيم قندلبجي ، (البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية) ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص٥-٦ .

(١٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (تقرير التجارة الالكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٤ استعراض عام ، نيويورك وجنيف ، ٢٠٠٥ ، ص٦ .

(١٨) عماد الحداد ، (التجارة الا لكترونية) ، دار الفاروق ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص١١ .

(١٩) حسن مظفر الرزو ، (الفضاء ألمعلوماتي) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٥ .

(٢٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، (مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٧) ، الكويت ، ٢٠٠٧ ، ص١١٠ .

(٢١) رافت عبد العزيز غنيم ، (دور جامعة الدول العربية في تنمية وتسيير التجارة الالكترونية بين الدول العربية) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣ .

(٢٢) زيود لطيف وآخرون، (التحديات الضريبية للتجارة الالكترونية العربية وإمكانية تطويرها) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد١، سورية، ٢٠٠٧، ص١٣٥.

(٢٣)Robert Plant , E – commerce formulation of stratategy , prentice Hall Inc ,٢٠٠٠ , P.٢٤

(٢٤)علي العباس، (إدارة الأعمال الدولية الإطار العام) ، دار مكتبة الحامد، عمان، ٢٠٠٣، ص١٨.

(٢٥) UNCTAD ,E-Economic and Development Rport ٢٠٠٨ , united Nation , NEW York and Geneva ٢٠٠٨ , p.١ .

(٢٦) نعمات العياش ، (التجارة الالكترونية : أداة للمنافسة في الأسواق العالمية) ، تقرير القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، ابو ظبي ، ١٩٩٩ ، ص٩٦ .

٢٧ – http://alhbakeer.maktoobblog.com/٨٥٥٨٩

٢٨ – محمد سمير احمد التسويق الكتروني ,دار المسيرة للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى ,عمان,٢٠٠٩ ,ص١٣٠

٢٩ – د.كامل علاوي كاظم الفتلاوي ,د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ,مبادئ علم الاقتصاد, مؤسسة النبراس لطباعة والنشر والتوزيع,العراق,النجف الاشرف,الطبعة الأولى ,٢٠٠٨,ص١٨٤

٣٠ –نادية صالح مهدي ,المدن الالكترونية ودورها في الاقتصاد الفعال ,أطروحة دكتوراه,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة ٢٠١٠,ص٣٢

٣١ –د .محمد امين مخيم, د.موسى ابو طه ,بناء اقتصاديات المعرفة–استراتيجيات تنموية متقدمة,دار الكتاب الجامعي,الطبعة الأولى,الإمارات العربية المتحدة,٢٠٠٩,ص٤٤

٣٢ – د. جواد كاظم البكري ,.فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية ٢٠٠٨,مركز حمو رابي لبحوث والدراسات الإستراتيجية شباط ٢٠٠٩ ,ص١٦٢

٣٣ – د عبد الجبار الحلفي ,الاقتصاد العراقي(النفط,الاختلال الهيكلي,البطالة) مركز العراق للدراسات,جامعة البصرة , مطبعة البينة ,٢٠٠٨,ص٤١

٣٤ –د مظهر محمد صالح ,إستراتيجية السياسة النقدية في العراق, مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية العدد (١),٢٠٠٩ ,ص٩

٣٥ – جيمس جوارتيني,ريتشارد استروب, الاقتصاد الجزئي ,الاختيار الخاص والعام ,ترجمة محمد عبد الصبور,دار المريخ لنشر,السعودية ,الرياض ,١٩٨٧ , ص٦٧٤

(٣٦) هجير عدنان زكي ,دراسة في فرضية تعادل القوى الشرائية مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي للفترة ١٩٨٦–١٩٩٦ ,مجلة دراسات اقتصادية ,بيت الحكمة ,العدد الأول ,٢٠٠١ ,ص٨٠

٣٧ – البنك المركزي العراقي ,التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ ,ص٥٤

٣٨ –د. جواد كاظم البكري ,.فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية ٢٠٠٨,مركز حمو رابي لبحوث والدراسات الإستراتيجية شباط ٢٠٠٩ ,ص١٦٦

٣٩ –– د.كامل علاوي كاظم الفتلاوي ,د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ,مبادئ علم الاقتصاد,مصدر سابق ص٢٣٦

٤٠ –د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي,النقود والبنوك ,وزارة التعليم العالي والبحث العلمي,١٩٨٩,ص٤٦٧

(٤١) د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصادات النقود والمصارف ،الجزء الثاني, مصدر سابق ص٣٠٤